

سجلت 126 مليون جنيه.. والموجودات نمت 47٪ إلى 31,3 مليار جنيه وودائع العملاء قفزت 43٪ إلى 26 مليار جنيه

بنك الكويت الوطني - مصر: نمو الأرباح الصافية في الربع الأول



مبنى بنك الكويت الوطني بمصر

الأحمر، والصعيد، فضلا عن المناطق الصناعية مثل مدينتي السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان.

المواقع الحيوية في مختلف المحافظات والمدن المصرية منها القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والدلتا، وسيناء، والبحر

مصر في العام 1980 تحت اسم البنك الوطني المصري، ولديه شبكة من الفروع المصرفية تبلغ 39 فرعاً منتشرة بأفضل

دقيقة ومتعمقة للمسوق. يذكر أن بنك الكويت الوطني - مصر هو عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، وقد تأسس في



عصام الصقر

الصقر: نتائج البنك

القوية تؤكد تعزيز

موقعه في السوق

المصرية



حسن: البنك

يحقق معدلات نمو

مرتفعة في كل

مؤشراته المالية



ياسر حسن

الراهنه، وذلك بفضل السياسة المتحفظة التي ينتهجها كعضو في مجموعة بنك الكويت الوطني والتي تقوم على المحافظة على

تنوع محفظة القروض وتقديم أفضل الحلول التمويلية التي تناسب احتياجات العملاء الفعلية وتستخدم إلى دراسة

حقوق بنك الكويت الوطني - مصر، عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، أرباحا صافية قدرها 126,3 مليون جنيه مصري حتى نهاية الربع الأول من العام 2015، مقارنة مع 97 مليون جنيه في الفترة نفسها من العام الماضي، بنمو بلغ 30,2٪.

ونمت الموجودات الإجمالية لبنك الكويت الوطني - مصر بواقع 47,6٪ على أساس سنوي لتبلغ 31,3 مليار جنيه مصري في نهاية مارس 2015، مقارنة مع 21,2 مليار جنيه مصري في الفترة نفسها من العام الماضي، كما ارتفعت ودائع العملاء الإجمالية خلال هذه الفترة بواقع 42,8٪ لتبلغ 26 مليار جنيه مصري، مقارنة مع 18,2 مليار جنيه في الفترة نفسها في العام الماضي. وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني ورئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني - مصر عصام جاسم الصقر في بيان صحفي إن النمو القوي الذي يحققه البنك في مصر يؤكد نجاحه في تعزيز موقعه في السوق المصرية وتقديم أرقى الخدمات المصرفية لعملائه بما يعكس مكانة بنك الكويت الوطني الرائدة إقليميا وسمعة المرموقة عالميا. كما تؤكد هذه النتائج نجاح استراتيجية بنك الكويت الوطني الخارجية والتي تمثل السوق المصرفية المصرية إحدى ركائزها نظرا لما تتمتع به من فرص نمو واعدة وآفاق إيجابية. بدوره، قال العضو المنتدب لبنك الكويت الوطني - مصر الدكتور ياسر حسن إن البنك يواصل أداءه القوي محققا مجديا معدلات نمو مرتفعة في كافة مؤشراتته المالية على الرغم من التحديات التي تواجه الجميع في المرحلة

إلغاء 20 ألف ترخيص لشركات مخالفة

المخالفة بانتهاء تراخيصها منذ عام أو أكثر من عام بلغ 20 ألف شركة مع فروعها.

وأشار إلى أن الوزارة قررت إلغاء هذه الشركات وفقا لأحكام قانون تراخيص المعاملات التجارية الجديد. وبين أن الوزارة أمهلت هذه الشركات فترات متعددة لتعديل أوضاعها دون جدوى.

عاطف رمضان

قال مسؤول في وزارة التجارة والصناعة في تصريح لـ «الأنباء» إن وزارة التجارة والصناعة تعتزم إلغاء تراخيص عدد كبير من شركات الأشخاص من سجلاتها خلال الأسبوع الجاري. وأوضح أن إجمالي أعداد تلك الشركات

80 معاملة إلكترونية في أسبوع واحد

وتوقع مسؤول في الوزارة في تصريح لـ «الأنباء» تطبيق هذا النظام الإلكتروني على جميع محافظات الكويت في الأول من يونيو المقبل. وطلقت الوزارة هذا النظام الإلكتروني الجديد منذ أسبوع، وتمكن هؤلاء المواطنون الراغبون في إصدار التراخيص التجارية من تحديد مواعيد لتسلم طلباتهم عبر النظام الإلكتروني دون الحاجة إلى الذهاب لمقر الإدارة.

عاطف رمضان

استقبل النظام التجريبي الذي أعدته وزارة التجارة والصناعة لحجز المواعيد الخاصة بإدارة التراخيص التجارية إلكترونيا عبر موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت أكثر من 80 طلبا بنهاية الأسبوع الماضي. ويتم تطبيق هذه الخدمة واستقبال وإنجاز المعاملات في مركز حولي.

بعد قرار تخفيض الحد الأدنى لتأسيس الشركات.. ورخص التجارة العامة الأكثر إقبالا «التجارة»: إقبال كبير على إصدار تراخيص تجارية جديدة

كثيرا من المواطنين لا يعلمون بهذا القرار حتى الآن. ومقارنة بالسابق أصبح بإمكان المواطن أن يحصل شهادة بنكية بـ 1000 دينار لفتح شركة، وقد ترفع الشركة رأسمالها مستقبلا، فهذا أمر اختياري. وتوقع كذلك مسؤول الوزارة أن تستحوذ تراخيص «التجارة

العامة» على نصيب الأسد من إجمالي أعداد التراخيص خلال الفترة المقبلة، لأن الوزارة كانت تشتترط لتأسيس شركة تجارة عامة شهادة بنكية برصيد 150 ألف دينار للشركة، و50 ألف دينار للمؤسسة الفردية، وحسب القرار أصبحت الشهادة البنكية برصيد ألف دينار فقط للحصول على الترخيص.

الشركة ذات المسؤولية المحدودة والمؤسسات الفردية إلى ألف دينار. وتوقع أن تحقق الوزارة رقما قياسيا في إجمالي أعداد إصدار التراخيص الجديدة للشركات بنهاية العام الحالي، خاصة أنه بالرغم من الإقبال غير الطبيعي الذي تشهده الوزارة على هذه الرخص، إلا أن

الإقبال «غير الطبيعي» إلى القرار الذي أصدرته «التجارة» منذ أيام قليلة، الذي يقضي بتخفيض الحد الأدنى لتأسيس الشركات المساهمة العامة إلى 25 ألف دينار، والشركات المساهمة المغفلة إلى 10 آلاف، وشركات التضامن والتوصية البسيطة والتوصية بالأسهم وشركات الشخص الواحد

قال مسؤول في وزارة التجارة والصناعة في تصريح لـ «الأنباء» إن الوزارة شهدت إقبالا متزايدا من قبل كثير من المواطنين على إصدار تراخيص تجارية لتأسيس شركات جديدة. وأرجع مسؤول الوزارة هذا

عاطف رمضان

«كافيو»: هل ستفجر فقاعة الأسهم الأميركية؟

أصدرت شركة كافيو للاستثمار تقريرا جديدا خاصا بـ «الأنباء» أعده مدير مكتب التداول في «كافيو للاستثمار» تروس حافظ عرضت من خلاله ما يجري في الأسواق الأميركية من ارتفاعات في أسعار الأسهم مستائلة إذا كانت هناك فقاعة للأسهم؟

وقال التقرير: إن فقاعة الأسهم يمكن التعبير عنها بشكل مبسط على أنها ارتفاع أسعار الأسهم بشكل مبالغ به بحيث لا تصبح تلك الأسعار تعكس واقع العوائد من امتلاك تلك الأسهم ولا تتناسب مع صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية. بشكل عام كانت لسوق الأسهم الأميركية محطات بارزة في تشكيل وانفجار فقاعات تاريخية، كما حدث في الكساد العظيم عام 1929، حيث انخفض مؤشر الداو جونز 90٪ حتى عام 1932 وفاق عام 1987، حيث انخفض المؤشر نفسه في يوم واحد بمعدل 22,6٪. وفي فقاعة أسهم التكنولوجيا التي انفجرت في عام 2000 وأدت لانخفاض مؤشر ناسداك بمعدل 78٪ حتى عام 2002. كل تلك الفقاعات كانت تتشكل بسبب الطمع وغيباب التقييم الاقتصادي وكان ذلك تنفجر بسبب الخوف والتدافع للخروج من السوق. فهل الأسهم الأميركية حاليا تعتبر في فقاعة؟ ومتى يتوقع أن تنفجر؟ الارتباط التاريخي قوي بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبين الارتفاعات التي تحققها مؤشرات الأسهم الأميركية فارتفعت مؤشرات الأسهم بشكل يتناسب ارتفاع متوسطات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعتبر أمرا طبيعيا ولكن ما حدث منذ عام 2010 هو خلاف ذلك ولذا تعتقد وجود فقاعة سريعة في سوق الأسهم الأميركية.

منذ سبتمبر عام 2010 وحتى ديسمبر عام 2014 يسير متوسط 4 قراءات للنمو السنوي بشكل شبه أفقي مع غياب أي تسارع للارتفاع إلى مستويات الـ 4٪ أو الـ 6٪ التي شهدناها سابقا بل لم يبلغ مستوى فوق الـ 3٪ إلا مرة واحدة كانت في سبتمبر عام 2010، وذلك بالرغم من بقاء معدل الفائدة الفيدرالي عند أدنى من 0,25٪ وبالرغم من تريبولونات الدولارات التي استخدمت لدعم النمو ولكن ماذا حدث لمؤشر S&P500 في تلك الفترة؟ الإجابة أنه ارتفع 106,84٪ وارتفع عن قمة عام 2007 بمعدل 39,5٪ مما يشير إلى تكرار ما حدث قبل تفجر أزمة الرهن العقاري واختلاف قوة ارتفاعات الأسهم عن قوة معدلات النمو الاقتصادي مما يجعلنا نحزم بأن تلك الارتفاعات تشكل فقاعة. ومن ناحية أخرى، فإن مستويات النمو عند 2,2٪ في الربع الرابع من العام الماضي تعد دون متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لـ 20 عاما عند 2,676٪. وأما عن فعالية سوق العمل في دعم النمو والتضخم فنجد أن عدد الوظائف الجديدة لم تكن بالقوة لدفع مؤشرات النمو والتضخم الأساسية للارتفاع بشكل كبير، ومع تراجع أرباح الشركات في الربعين الرابع من العام الماضي والأول من العام الحالي فمن الصعوبة أن نشهد زخما في توسع أعمال الشركات وارتفاع التوظيف بها بشكل كبير مما يبقى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تميل للتراجع بشكل عام في حال تشديد السياسة النقدية في العام الحالي مما يشكل عاملا ضغطا نزولي على مؤشرات الأسهم للتراجع في ظل توقعات الفيدرالي الأميركي بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمدى الطويل سيكون بين الـ 2٪ و الـ 2,5٪. لذا فإن رفع تكلفة الاقتراض ستكون كفيلا يجعل مؤشرات الأسهم الأميركية تنخفض وكافية لدفع المستثمرين لجني الأرباح الناتجة عن الارتفاعات التي تشكلت خلال السنوات الماضية مما يعني بداية انفجار تلك الفقاعة والتي قد تخفف تلك المؤشرات بمعدل قد يصل إلى 20٪.

الهيئة العامة للصناعة

الدليل الصناعي لدولة الكويت

إصدار الهيئة العامة للصناعة

دعوة

للمنشآت الصناعية

والجهات الحكومية والمؤسسات والشركات

يسر الهيئة العامة للصناعة أن تتقدم

بدعوتها للمنشآت الصناعية والجهات

الحكومية والشركات والمؤسسات ذات

العلاقة بالقطاع الصناعي والخدمات

الصناعية للمشاركة للإعلان عن

منتجاتها الوطنية وخدماتها في الدليل

الصناعي لدولة الكويت

للحصول على مزايا وشروط الإعلان في الدليل الصناعي يمكن مراجعة إدارة التخطيط الصناعي قسم البحوث الصناعية

تلفون: 25302258 - 25302080 - 25302081 - 25302212

فاكس: 25302071

الكويتية السورية القابضة

Kuwait Syrian Holding

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العامة الغير العادية

يتشرف مجلس إدارة الشركة الكويتية السورية القابضة بدعوة مساهمينا الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة الغير العادية الذي سيعقد يوم الثلاثاء الموافق 9 يونيو 2015 في تمام الساعة 11:00 صباحا بمبنى مجمع الوزارات - وزارة التجارة والصناعة - الدور الأول - قاعة (أ).

جدول أعمال الجمعية العامة الغير العادية.

أولا : المصادقة على توصية مجلس الإدارة بالدول عن قرار زيادة رأس مال الشركة من مبلغ 17,627,690 د.ك (سبعة عشر مليون وستمئة وسبعة وعشرون ألف وستمئة وتسعون دينار كويتي) إلى مبلغ 35,255,380 د.ك (خمس وثلاثون مليون ومائتان وخمسة وخمسين ألف وثلاثمائة وثمانين دينار كويتي) بموزة على 352,553,800 سهم قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية .

النص بعد التعديل :

حدد رأس مال الشركة بمبلغ 17,627,690 د.ك (سبعة عشر مليون وستمئة وسبعة وعشرون ألف وستمئة وتسعون دينار كويتي) بموزة على 176,276,900 سهم قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية .

لذا يرجى من المساهمين الكرام استلام بطاقات الدعوة وجدول أعمال الاجتماع من الشركة الكويتية للمقاصة في مقرها الكائن في الشرق شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس - إدارة حفظ الأوراق المالية .

للاستفسار :

يرجى الاتصال على الهاتف رقم : 22464585 - 22464565 - 22901541